الأمم المتحدة

A/68/722

الجمعية العامة

Distr.: General
28 January 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١١٢ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن صندوق بناء السلام. وفي عام ٢٠١٣، خُصِّص مبلغ إجمالي قدره ٨٦,٧ مليون دولار لصالح ١٤ بلدا، مما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع مستوى مخصصات عام ٢٠١٢. وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة إلى حد كبير بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى مرحلة تصميم البرامج على الصعيد القطري، وكذلك بتخطيط العمل بقدر أكبر وفقا لسلم الأولويات. واستفادت البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام من نسبة ٥٧ في المائة من المخصصات، في حين أُعلِن رسميا عن أهلية أربعة بلدان هي بابوا غينيا الجديدة والصومال وميانمار والنيجر للحصول على دعم من الصندوق. وأتاحت أول حلقة عمل عالمية من نوعها ينظمها صندوق بناء السلام للمختصين الميدانيين كذلك منبرا لتحسين فعالية الصندوق بإصدار مبادئ توجيهية محسَّنة لتقديم الطلبات.

250214 110214 14-21959 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي المستقبل، سيعمل الاستعراض الدوري لصندوق بناء السلام الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠١٣ على إرشاد تنقيح خطة عمل الصندوق لعام ٢٠١٤.

ولقد أسهمت الجهات المانحة بمبلغ ٤٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣ وقدمت ١٨ دولة من الدول الأعضاء تبرعات مع استمرار توسع قاعدة الدعم الذي يقدمه الصندوق. ويهدف الصندوق إلى حشد قدر كبير من الموارد الجديدة في الاجتماع السنوي المقبل لأصحاب المصلحة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٤، على أن يأخذ في الاعتبار نتائج استعراض صندوق بناء السلام لعام ٢٠١٣.

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم التقرير السنوي السادس عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عملا بما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٨٢. وسيُكَمَّل هذا التقرير بإصدار تقرير مرحلي سنوي عن الأنشطة المنفذة في إطار صندوق بناء السلام أكثر تفصيلا يتضمن تركيزا مواضيعيا سيشترك في إعداده مكتب دعم بناء السلام ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الموقع الشبكي التالي: www.unpbf.org.

ثانيا – الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ – في عام ٢٠١٣، ارتفعت استثمارات صندوق بناء السلام إلى ٨٦,٧ مليون دولار، مما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع العام السابق. وقدَّم التمويل الدعم للبرامج السياسية والأمنية والإنمائية المتكاملة من أجل توطيد السلام وتفادي النزاعات العنيفة في ٢٢ بلدا. وتنجم الأنشطة التي يدعمها صندوق بناء السلام عن التعاون الوثيق بين الحكومات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والجهات الفاعلة الوطنية في المجتمع المدني.

٣ – وقد أمكن الوصول إلى هذه المستويات العالية من المدفوعات بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى مرحلة تصميم البرامج على الصعيد القطري، وكذلك بتخطيط العمل بقدر أكبر وفقا لسلم الأولويات. ونشر مكتب دعم بناء السلام موظفين واستخدم التداول عن طريق الفيديو للمساعدة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والسلطات الوطنية في تحليل النزاع وتصميم البرامج في قيرغيزستان واليمن. وشارك فريق صندوق بناء السلام أيضا مع لجنة بناء السلام في عمليات تحديد الأولويات لبوروندي وليبريا. وفي بابوا غينيا الجديدة، ساعدت بعثة مشتركة بين مكتب الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام على إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام التي ستتولى الإشراف على تمويل الصندوق. واستخدم مكتب الدعم الشراكتين القائمتين مع مؤسسة عروة السلام (PeaceNexus) والتحالف الدولي لبناء السلام (Interpeace) لحشد المزيد من الخبرات من أجل دعم تخطيط البرامج في بابوا غينيا الجديدة وقيرغيزستان والنيجر.

٤ – ولا تزال استراتيجية اختيار البلدان التي يتبعها صندوق بناء السلام تمنح الأولوية لنوعين من الحالات: عقب التوصل إلى اتفاق سلام أو المرور بعملية انتقال سياسي مباشرة حيث تكون الاستجابة السريعة إحدى الأولويات؛ وعلى المدى المتوسط، في السياقات التي تبرهن فيها الحكومات على التزامها بالتصدي للتحديات في مجال بناء السلام.

٥ - ويمنح الصندوق الأولوية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وتقدم الصندوق على جبهتين رئيسيتين في عمله المتعلق بهذه البلدان لعام ٢٠١٣. فأولا، زاد الصندوق من استخدام المرونة التي يتمتع بها لمساعدة البلدان التي تواجه أزمات. وبوجه خاص، طُلِب إلى مرفق الاستجابة الفورية أن يقدم الدعم في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وغينيا - بيساو للأولويات التي حددها الممثلون الخاصون للأمين العام من أجل المساعدة في العودة إلى النظام الدستوري. وثانيا، نظر الصندوق في بوروندي وسيراليون وليبريا إلى جيل جديد من الخطط الإنمائية الوطنية يركز جميعها بقدر أكبر على الحوكمة وبناء السلام كمرجعية أساسية للاستثمار. وفي بوروندي وليبريا، يشجع الصندوق قيام اللجان التوجيهية الحالية الخاصة بالصندوق بتعديل أنفسها للاندماج في هياكل إدارة هذه الاستراتيجيات الوطنية الجديدة.

٦ - وبالإجمال، بدأ الصندوق استثمارات جديدة في ١٤ بلدا عام ٢٠١٣. ولكن هناك أنشطة جارية في بلدان عديدة أخرى، وفي أغلب الأحيان، لا تظهر النتائج إلا في وقت لاحق أثناء التنفيذ أو حتى بعد إغلاق المشاريع. وعلى الرغم من أن نظام رصد صندوق بناء السلام يهدف إلى تسجيل ذلك بصورة منهجية (انظر الفرع الرابع)، فأحد المقاييس الرئيسية للنجاح هو مستوى ثقة الشعب في مؤسسات الدولة. وتعد ليبريا من الأمثلة على التقدم المحرز في عام ٢٠١٣، فقد أظهرت دراسات استقصائية لتصورات المواطنين ازدياد تقدير الخدمات الأمنية الجديدة في المقاطعات التي يغطيها مركز جديد للعدالة والأمن يموِّله صندوق بناء السلام. ويعتبر ذلك إنجازاً هاماً، ولكنه يعكس أيضا الوقت الذي يتطلبه بناء المؤسسات. وتتضح النتائج الآن على الرغم من أن الأمين العام أبلغ عن هذا القرار لأول مرة في عام ٢٠١٠.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استعرض الصندوق التقدم المحرز في النهج الجديد للبلدان ذات الأولوية. وبرزت عدة دروس مستفادة. فأولا، بدأت المساعدة الإضافية المقدمة خلال مرحلة تصميم البرامج تؤتي ثمارها. وثانيا، كان مستوى إلمام الجهات الفاعلة على الصعيد القطري، من شركاء وطنيين وشركاء في مجال التنمية على حد سواء، بمفهوم بناء السلام عاملا محدِّدا هاما يؤثر على سهولة تصميم البرامج وجودته. وفي البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، كان مستوى المعرفة ببناء السلام أعلى بكثير. واضطلعت قيادة الأمم المتحدة كذلك بدور حاسم. وعندما كان ممثلو الأمين العام والمنسقون المقيمون مهتمين فعليا بمتابعة جدول أعمال لبناء السلام، تحركت الجهود التي يبذلها الصندوق بسرعة أكبر.

الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة من أجل بناء السلام

٨ - يسعى صندوق بناء السلام إلى تحقيق هدف الأمين العام المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من أموال بناء السلام للمشاريع التي تضع المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا لها. ولكن لم يحقق هذا الهدف عام ٢٠١٣ سوى نسبة ٧,٤ في المائة من تمويل الصندوق، على الرغم من أن معدل موافقة مكتب دعم بناء السلام على المشاريع التي تركز على المساواة بين الجنسين في بناء السلام مرتفع جدا. وفي عام ٢٠١٢، كانت هذه النسبة أعلى حيث بلغت ١٠,٨ في المائة، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى ”مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين“ التابعة للصندوق، الأمر الذي يبرز أهمية النُهُج الاستباقية. وفي إطار الجهود الرامية إلى حفز المزيد من الطلب، قدم مكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٣ المزيد من التوجيه التقني إلى الشركاء، وذلك بوسائل منها توسيع نطاق التناول في المبادئ التوجيهية الجديدة لصندوق بناء السلام وإطلاق برنامج تدريبي جديد بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بدأ تنفيذه بشكل تجريبي في حزيران/يونيه وضم ٣٠ متخصصا من ١٨ بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، نظم مكتب الدعم في عام ٢٠١٣ استعراضا مواضيعيا بشأن المسائل الجنسانية وبناء السلام، تناول المسائل المتعلقة بسياسات الصندوق وممارساته على حد سواء، ومن المتوقع أن تصدر توصياته في شباط/فبراير ٢٠١٤.

حافظة المشاريع العالمية

٩ - حددت خطة عمل صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ هدفا يتمثل في تخصيص ١٠٠ مليون دولار سنويا. وفي عام ٢٠١٣، جرى تخصيص ٨٦,٧ مليون دولار لصالح ١٤ بلدا (انظر الجدول ١). وقدمت نسبة ٥٧ في المائة من المخصصات إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وأُعلِنت أربعة بلدان جديدة هي بابوا غينيا الجديدة والصومال وميانمار والنيجر مؤهلة رسميا للاستفادة من الصندوق، مما يتيح لها الحصول على أكثر من ٣ ملايين دولار. وسيُنظَر في أهلية مالي قريبا. وقُدِّمت منحة من مرفق الاستجابة الفورية إلى البوسنة والهرسك، ويجري النظر في تقديم منحة أخرى إلى كولومبيا. ويجري حاليا إغلاق البرامج في السودان وأوغندا. ويواصل الصندوق السعي إلى تركيز تعامله مع عدد لا يزيد على ٢٠ بلدا في نفس الوقت، وتقديم الدعم إلى مجموعة متنوعة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (انظر الجدول ٢). وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالا مثيرا للاهتمام هذا العام فأجرى استعراضا لجميع أنشطته المموَّلة من صندوق بناء السلام. وتوجَّه حوالي ثلاثة أرباع التمويل التراكمي إلى البلدان التي لديها

وجود للأمم المتحدة بتكليف من مجلس الأمن، وتوجه هذا التمويل بأغلبيته إلى البلدان التي توجد فيها بعثات سياسية خاصة.

١٠ - وساهم المانحون بمبلغ ٤٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل أدناه). ولا يزال نطاق قاعدة الدعم واسعا، حيث تقدمت بالتبرعات ١٨ دولة من الدول الأعضاء. والأرجح أن انخفاض هذا المستوى بالمقارنة مع السنوات الأخيرة يعكس المركز المالي السليم للصندوق في بداية السنة. غير أن مكتب دعم بناء السلام يسعى عام ٢٠١٤ إلى حشد موارد جديدة للصندوق بقدر كبير، مع مراعاة زيادة المخصصات في عام ٢٠١٣، والنتائج التي توصل إليها استعراض صندوق بناء السلام لعام ٢٠١٣، ووضع خطة عمل جديدة سيبدأ تنفيذها في منتصف العام. وعلى الرغم من أن التوقعات بدأت تشير بالفعل إلى حدوث زيادة، سيسعى الصندوق بشكل نشط للحصول على قدر أكبر من التبرعات.

الجدول ١

مخصصات صندوق بناء السلام حسب البلد والنوع في عام ٢٠١٣

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

		المخصصات التراكمية حتى الآن	مخصصات العام ٢٠١٣		
	تاريخ اعتماد خطة الأولويات		مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والانتعاش	المجموع
بلدان لجنة بناء السلام					
بوروندي	شباط/فبراير ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١١	٤٩,٢			
جمهورية أفريقيا الوسطى	حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شباط/فبراير ٢٠١٠	٣٦,٨	٣,٤		٣,٤
غينيا	نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٣ (متعددة)	٥٦,٩	١,٥	٢٣,٦	٢٥,١
غينيا - بيساو	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١	٢٦,٢	٢,٤		٢,٤
ليبريا	شباط/فبراير ٢٠٠٨، وأيار/مايو ٢٠١١، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣	٥١,٨		١٥	١٥
سيراليون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	٥٠,١	٣,١		٣,١
المجموع الفرعي لبلدان لجنة بناء السلام		**٢٧١,٠**	**١٠,٤**	**٣٨,٦**	**٤٩**

			مخصصات العام ٢٠١٣		
	تاريخ اعتماد خطة الأولويات	المخصصات التراكمية حتى الآن	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق بناء السلام والانتعاش	المجموع
البلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام					
البوسنة والهرسك		٢	٢		٢
تشاد		٤,٨			
جزر القمر	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١٣	١١,٩		٢,٥	٢,٥
كوت ديفوار	تموز/يوليه ٢٠٠٨	١٨,٦			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	تموز/يوليه ٢٠٠٩	٢٠			
غواتيمالا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	١١			
هايتي		٣,٨			
كينيا		١			
قيرغيزستان	أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	٢٥,١	٠,١	١٥	١٥,١
لبنان		٣			
ليبيا		٢,٤			
ميانمار		٣,٦	٢,١		٢,١
نيبال	تموز/يوليه ٢٠٠٨، أيار/مايو ٢٠١٢	١٨,٩			
النيجر		٣	٣		٣
بابوا غينيا الجديدة		٠,٢	٠,٢		٠,٢
الصومال		٤			
سري لانكا		٣			
السودان		١٢,٥			
جنوب السودان	شباط/فبراير ٢٠١٣	١٤,٥		١٠	١٠
تيمور - ليشتي		١			
أوغندا	آب/أغسطس ٢٠١٠	١٥			
اليمن		٥,٦	٢,٦		٢,٦
استعراض صندوق بناء السلام		٠,٢	٠,٢		٠,٢
المجموع الفرعي لغير بلدان لجنة بناء السلام		**١٨٥,١**	**١٠,٢**	**٢٧,٥**	**٣٧,٧**
المجموع		**٤٥٦,١**	**٢٠,٦**	**٦٦,١**	**٨٦,٧**

المصدر: مكتب دعم بناء السلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الشكل

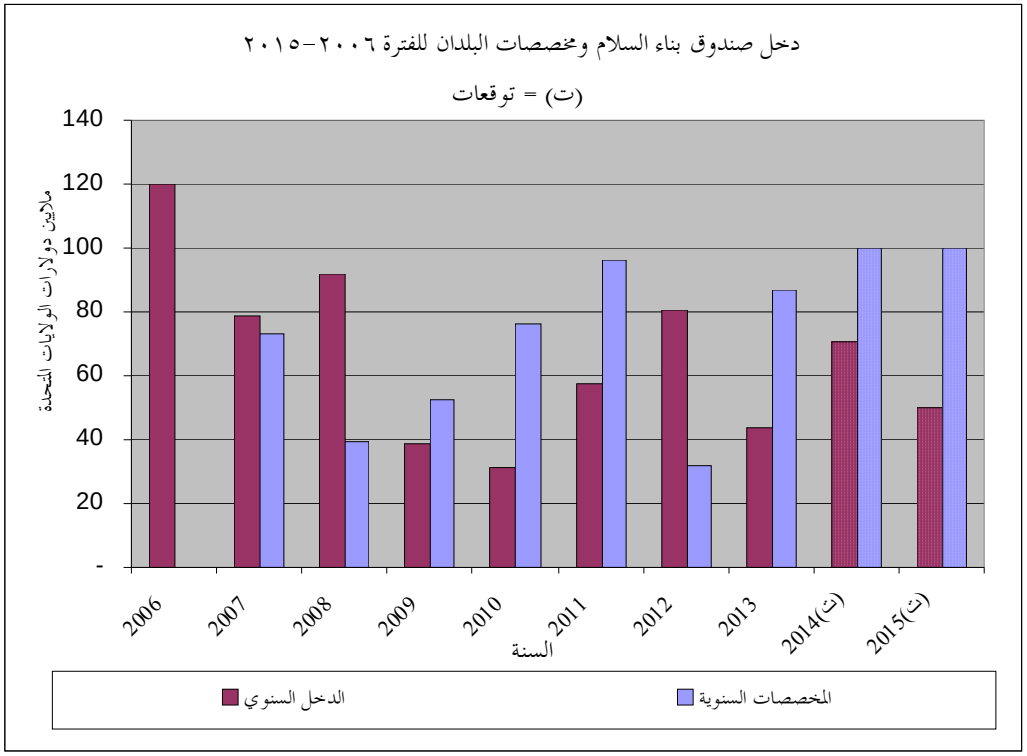

الجدول ٢

صندوق بناء السلام – التحويلات إلى وكالات الأمم المتحدة ونفقاتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	التحويلات			النفقات		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*
منظمة الأغذية والزراعة	٤,٢٩	١,١٨	٠,٣٧	١,٧٦	٣,٤٢	١,٩٣
منظمة العمل الدولية	٠,٧٠	٣,٤٧	١,٣١	١,٢٨	٠,٧٥	
المنظمة الدولية للهجرة	١,٤٣	٣,١٩	١,٨٠	٢,٧٦	٢,٤١	
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	–	–	–	–	٠,٣٥	
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢,٠٠	٠,٢٩	٢,٤٨	(٠,٠١)	١,٢٨	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٠,٧٤	–	٠,٩٢	٠,١٨	٠,١٧	
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	–	–	٠,١٩	–	–	
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٠,٦٢	(٠,٠١)	٢,٤٣	٠,٨٥	٠,٦٢	

	التحويلات			النفقات		
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*
صندوق الأمم المتحدة للسكان	١,٦٤	٠,٩٥	٠,٩٤	٣,٦٤	٢,٨١	
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٢,٤٧	٠,٦٠	٢,٢٠	١,٨٧	١,٩٧	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٨,٦٨	٠,٧٢	١,٨٧	٨,٨٨	٣,١٣	
اليونيسيف	٦,٠٨	٥,١٣	٩,٦٥	٦,٩٥	٧,٠٧	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٠,٩٠	–	٠,٩	٠,٧١	٠,٥٣	٠,٣٦
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١,٠٧	٢,٣٢	٦,٨٦	٠,٥٤	٠,٦٥	٠,٩٢
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٤,٦٣	–	٨,٩٤	٦,٨٧	٤,٧١	١,٥٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	١,٤٢	–	–	–	٠,٧٣	
برنامج الأغذية العالمي	٢,٤١	–	–	٢,٢٣	٠,٨٣	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٥,٢٧	١٨,٥٧	٣٤,٧١	٢٤,٦٤	٢٧,٢٣	١٥,٢٠
منظمة الصحة العالمية	–	–	٠,٠٧		–	
إدارة الشؤون السياسية	٦,٢٧	٢,٣١	٠,٧٧	–	٢,١٨	
إدارة عمليات حفظ السلام	–	٠,٥٥	٠,٢٩	–	–	
المجموع	**٨٠,٦١**	**٣٩,٢٧**	**٧٦,٧٠**	**٦٣,١٦**	**٦٠,٨٤**	**١٩,٩٣**

* بيانات مالية مؤقتة لمجموعة مختارة من الوكالات (كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

المصدر: بوابة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، البيانات المالية لصندوق بناء السلام، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ثالثا – أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

ألف – البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي: التصدي للمخاطر التي تهدد بناء السلام قبل إجراء الانتخابات المقبلة (٢٠١٥)

١١ – بدأ صندوق بناء السلام عمله في بوروندي منذ مطلع عام ٢٠٠٧،حيث نفذ استثمارات قيمتها ٤٠ مليون دولار على مدى فترة أولية مدتها ثلاث سنوات. وواصل الصندوق دعم بوروندي خلال عام ٢٠١١، فرُصدت لها مخصصات جديدة لفترة ثلاث سنوات بقيمة ٩,٢ ملايين دولار، وذلك لتنفيذ أنشطة تتمحور حول إعادة دمج المشردين داخليا واللاجئين العائدين والمقاتلين السابقين في بوبانزا وسيبيتوكي وريف بوجومبورا، وهي ثلاثة أقاليم في شمال – غرب البلد معرضة لخطر انتكاس الوضع بسبب الفقر المدقع وحدة التوترات بين الجماعات المختلفة والتحركات عبر الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو

الديمقراطية. وفي مطلع عام ٢٠١٣، بدأ الصندوق، بالشراكة مع لجنة بناء السلام، محادثات مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وحكومة بوروندي لإطلاق جولة ثالثة من التمويل في إطار الالتزام المشترك بتوطيد السلام في هذا البلد.

١٢ - وأجري استقصاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في الأقاليم التي استهدفها الصندوق باستثماراته أظهرت نتائجه أن جولتي الدعم اللتين نفذهما الصندوق قد جاءت بنتائج مثمرة، فقد أشادت نسبة هائلة من المجيبين بلغت ٩٦ في المائة بتحسن العلاقات بين الجماعات المختلفة على مدار السنوات الست التي نفذ فيها الصندوق استثماراته. واستُخدم المبلغ الثاني الذي خصصه الصندوق لبوروندي في تنفيذ مجموعة متكاملة من المشاريع بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف تنشيط القطاعات الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات الأساسية وزيادة فرص الحصول على مسكن وتسوية المنازعات على الأراضي، وساعدت هذه المشاريع كذلك في تدريب الفئات الضعيفة من السكان على الأنشطة المدرّة للدخل وقدمت لها دعما ماديا في هذا الاتجاه. وستعمل الشريحة الثالثة من تمويل الصندوق على توسيع نطاق هذه الإنجازات بالتصدي لأربع أولويات استراتيجية هي: (أ) الحوار السياسي والتماسك الاجتماعي؛ (ب) مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية؛ (ج) الممارسة الديمقراطية لحقوق الإنسان؛ (د) حل المنازعات على الأراضي بالوسائل السلمية. ويتوقع الصندوق طرح خطة الأولويات الجديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

جمهورية أفريقيا الوسطى: مواجهة الانزلاق مجدداً في أزمة عنيفة

١٣ - اندلعت أزمة جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى عام ٢٠١٣. وكان صندوق بناء السلام حتى ذلك الوقت قد استثمر ما يربو عن ٣٠ مليون دولار في بناء السلام في هذا البلد، إلى جانب الجهود الأخرى التي اضطلع بها كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ورغم أن المشاريع الفردية حققت بعض النجاح، فلا بد من الاعتراف بأن النتيجة الجماعية لم تكن كافية. ويلزم تجديد الجهود وتوظيف نُهج مختلفة.

١٤ - وحتى مطلع عام ٢٠١٣، كان عدد مشاريع الصندوق النشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى محدودا، نظرا إلى أن المخصصات السابقة كانت قد أُنفقت إلى حد كبير. ولم تكن هناك مشاريع نشطة سوى مشروع بناء ثكنات في شرق البلد الذي تعطل تنفيذه لفترات طويلة حتى قبل نشوب الأزمة، ومشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد

الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢ ويوشك على الانتهاء. وفي شهر آذار/مارس عام ٢٠١٣، علّق مكتب دعم بناء السلام أنشطته نتيجة لتغيير الحكومة بطريقة مخالفة للدستور.

١٥ - وبحلول النصف الثاني من العام، باتت الترتيبات الانتقالية المتفق عليها هي المسار الوحيد الذي يمكنه أن يقود إلى حل سلمي للأزمة. وبناء على ذلك، وافق مكتب دعم بناء السلام في أيلول/سبتمبر على تمويل عملية إعادة تأهيل القدرات الوظيفية لمراكز الشرطة والدرك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بناء على الطلب الذي قدمه الممثل الخاص على سبيل الأولوية وبدعم من لجنة بناء السلام. وبعد تفاقم أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، خصص الصندوق ٠,٩ مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدعم إرسال موظفيها للعمل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٢١ (٢٠١٣) وخطة عملي الجديدة التي تحمل اسم ”الحقوق أولا“.

غينيا: مواجهة المخاطر التي تهدد السلام

١٦ - منذ أن أدرجت غينيا على جدول أعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١١، خصص الصندوق مبالغ وصل مجموعها التراكمي إلى ٣٩ مليون دولار لتمويل العمل في ثلاثة مجالات هي: (أ) إصلاح قطاع الأمن؛ (ب) والمصالحة الوطنية؛ (ج) وتوظيف الشباب والنساء. وتشارك غينيا في مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين التي يتعاون في إطارها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف مع قوات قطاع الأمن من أجل التصدي للعنف الجنساني ومعالجة المسائل المتصلة بدور المرأة القيادي. وفي عام ٢٠١٣، استخدم الصندوق كل ما في جعبته من أدوات في سبيل دعم السلام، فقدّم دعماً سريعا ومرنا من ميزانية مرفق الاستجابة الفورية من أجل تخفيف حدة الأزمة السياسية التي تكتنف الانتخابات التشريعية، ووافق على تخصيص مبلغ جديد من ميزانية مرفق بناء السلام والإنعاش قدره ١٥,٣ مليون دولار. وتكتسب مثل هذه المساعدات أهمية بالغة لغينيا وهي البلد الوحيد من بين البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة التي ليست فيه بعثة صدر بها تكليف من مجلس الأمن، والذي يتلقى مساعدة إنمائية منخفضة بالمقارنة بغيره من البلدان.

١٧ - وساهم الصندوق في ضمان إجراء الانتخابات يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر في أجواء سلمية إلى حد بعيد، وذلك من خلال سد الفجوات التمويلية الهامة ومعالجة مصادر التوتر ودعم جهود الوساطة التي اضطلع بها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا. وعلى وجه التحديد، سعت المشاريع المنفذة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني والمؤسسة

الدولية للنظم الانتخابية إلى تهيئة بيئة مواتية للانتخابات عن طريق تعزيز الثقة بين الأطراف السياسية، وتحسين مراقبة الانتخابات بمشاركة المجتمع المدني والنساء، ونشر قوات أمن خاصة، وتشجيع حل الخلافات بالسبل القانونية بدلا من اللجوء إلى العنف. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الصندوق مع المركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام في تمويل المبادرات المجتمعية لمنع نشوب النزاعات، وإنشاء مراكز اقتراع إضافية لتبديد مخاوف المعارضة السياسية في هذا الشأن بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي المجمل، ساهمت استثمارات الصندوق التي تزيد قليلاً عن ٩ ملايين دولار مساهمة كبيرة في قبول نتائج الانتخابات من جانب جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب واحد وفي تأسيس البرلمان واختفاء العنف المزعزع للاستقرار. ونجح الصندوق كذلك في تحفيز المانحين على تخصيص أموال إضافية لسد الفجوات التمويلية الحرجة، والأهم من ذلك، دعم جهود الأمم المتحدة في سبيل إنهاء حالة الجمود السياسي التي أدت إلى اندلاع العنف بسبب تأخير الانتخابات.

١٨ - وفي إطار المساعي لتوطيد السلام في مرحلة ما بعد الانتخابات، وافق مكتب دعم بناء السلام، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على رصد مخصصات جديدة قيمتها ١٥,٣ مليون دولار. وستركز هذه المخصصات على مجالين من المجالات ذات الأولوية لم يحظيا بالقدر الكافي من الاهتمام في الفترات السابقة، وهما المصالحة الوطنية وتوظيف الشباب والنساء. وسيدخل الصندوق في شراكة مع مرفق دعم قطاع الأشغال العامة التابع للبنك الدولي من أجل تقديم الدعم للمجال الثاني. وسيسهم الصندوق بمليوني دولار في تمويل برنامج دعم شبكة الأمان الاجتماعي الإنتاجية الذي تبلغ تكلفته ٢٥ مليون دولار، ويستفيد منه زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الفئات السكانية الضعيفة.

غينيا - بيساو: بناء الزخم اللازم لإنجاز العملية الانتقالية وإجراء الانتخابات

١٩ - في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أوقف مكتب دعم بناء السلام تقديم دعمه التمويلي البالغة قيمته ١٦,٨ مليون دولار. ورغم أن البلد لم يستعد بعد نظامه الدستوري استعادة كاملة، فلقد شهد تطورات سياسية إيجابية من بينها إقرار البرلمان لميثاق نظام الحكم الانتقالي، وتشكيل حكومة أكثر تمثيلاً لجميع الأطراف في شهر حزيران/يونيه، وزيادة التوافق على موعد إجراء الانتخابات.

٢٠ - ولقد عاد الصندوق إلى العمل مع هذا البلد بشكل جزئي من أجل تعظيم الاستفادة من هذه التطورات الإيجابية، وكذلك استجابة للتوصيات الصادرة عن البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وعن بعثة المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٣، واستجابة لطلبات ممثلي الخاص لغينيا - بيساو. وبينما ستظل حافظة مرفق بناء السلام والإنعاش معلَّقة لحين الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، سيوفر مكتب بناء دعم السلام مبالغ تصل إلى ٥ ملايين دولار لتمويل مشاريع مرفق الاستجابة الفورية الرامية إلى دعم العملية الانتقالية وتهيئة بيئة مواتية للانتخابات. وفي الوقت الحالي، يقدم الصندوق الدعم للجنة التخطيط الاستراتيجي الرفيعة المستوى بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية، ولأنشطة توظيف النساء والشباب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والانتخابات، بما في ذلك تقديم المساعدة في زيادة مشاركة النساء ولوسائل الإعلام. وفي غضون ذلك، استؤنف في تموز/يوليه تنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين.

ليبريا: توسيع النطاق المشمول بالأمن والعدالة؛ تعزيز المصالحة

٢١ - أدرجت ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠. ومنذ ذلك الحين، انصب تركيز الصندوق على دعم تحقيق العدالة والأمن والمصالحة، باعتبارها الأولويات التي اتفقت عليها الحكومة مع اللجنة. وفي مجالي العدالة والأمن، يدعم الصندوق إنشاء خمسة مراكز إقليمية رئيسية للعدالة والأمن. وقد أُنشئ أول مركز من هذه المراكز في بلدة غبارنغا بتكلفة بلغت ٥,٣ ملايين دولار واشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو يعمل حاليا بطاقة شبه كاملة وقد بدأ بالفعل يؤتي ثماره حيث تعاملت وحدة دعم الشرطة بفعالية مع ١٨ حادثة أمنية عام ٢٠١٣، في مقابل ١١ حادثة عام ٢٠١٢. وفي ''استقصاء رضا المستخدمين'' الذي أجرته حكومة ليبريا في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٣، أشاد قادة المجتمعات المحلية بدور البرنامج في حماية الأرواح في مقاطعة لوفا، وصرف مبلغ ٢,٥ مليون دولار لكل مركز من المركزين التاليين المزمع إنشاؤهما في جنوب شرق البلد، وسيسترشد المركزان بتجربة المركز الأول فيوليان الاهتمام في مراحلهما الأولى لتقديم الخدمات بدرجة أكبر وللبناء بدرجة أقل. وستساهم الحكومة كذلك في كل من المركزين التاليين بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من ميزانيتها الرأسمالية، إلى جانب تكفلها بتغطية التكاليف المتكررة.

٢٢ - وفي مجال المصالحة، تلبي آلية بديلة لتسوية المنازعات على الأراضي بتمويل صندوق بناء السلام ومن إعداد لجنة الأراضي وموئل الأمم المتحدة احتياجات المواطنين من الخدمات الميسرة والموثوقة والفعالة من حيث التكلفة بقدر أكبر. ويتردد ما بين ١٠٠ و ١٢٥ شخصا أسبوعيا على خمسة مراكز لتنسيق شؤون الأراضي تقدم كافة الخدمات المتعلقة بالتسويات

البديلة للمنازعات عل الأراضي في مكان واحد، وذلك من خلال الزعماء التقليدين والمسؤولين المحليين والمسؤولين القضائيين والنساء وزعماء الشباب. واستقبلت هذه المراكز في عامها الأول ١٤٨ حالة انتهت من تسوية ١٧ حالة منها. ويرى رئيس لجنة الأراضي أن مؤشرات النجاح المبكر لهذه المراكز حفّزت جهات مانحة أخرى على تقديم تمويل إضافي.

٢٣ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وافق المكتب على تقديم مساهمة إضافية قيمتها ١٥ مليون دولار ستنفق في اتساق تام مع برنامج عمل الحكومة من أجل التغيير. وترمي هذه المساهمة إلى إعطاء دفعة تساعد على بدء تنفيذ خارطة طريق المصالحة الوطنية التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتي تتمحور حول إدارة النزاع على المستوى المجتمعي، بما في ذلك عملية الاعتراف والمغفرة، وآليات حل النزاع الموجهة للنساء (''أكواخ السلام'')، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية بطرق تراعي ظروف النزاعات، وسبل العيش المستدامة، والإصلاح الدستوري والقانوني. وتضم قائمة الشركاء التنفيذيين الرئيسيين لهذه المخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

سيراليون: الحفاظ على دعم بناء السلام خلال المرحلة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٢٤ - منذ أن أدرجت سيراليون في جدول أعمال لجنة بناء السلام، قدم الصندوق دعما تمويلياً لها بقيمة ٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠١٢. وعقب نجاح ثالث انتخابات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في أواخر عام ٢٠١٢، مدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون حتى ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٤، اعترافا بالدور المفيد الذي يؤديه كل من لجنة بناء السلام والصندوق. وسيضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون على قائمة أولوياته في فترة ولايته الأخيرة المسائل التالية: تيسير الحوار السياسي لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومة، لا سيما فيما يتصل بالمراجعة الدستورية المزمع إجراؤها؛ ودعم قطاع الأمن؛ وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وضمان بقائها على المدى الطويل. وتتسق هذه الأولويات مع برنامج تحقيق الرخاء الذي شرعت الحكومة في تنفيذه اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٥ - والتُمس من الصندوق أن يقدم تمويلا يسد به الفجوة التمويلية التي تعترض طريق تنفيذ الأنشطة المتصلة بهذه الأولويات. ونظرا لضيق الجدول الزمني المحدد لإنهاء مهمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، قُدم دعم مالي من مرفق الاستجابة الفورية في أواخر عام ٢٠١٣ لبدء تنفيذ المهام التالية: (أ) المرحلة الأولى من مراجعة الدستور

(٠٦١ ٢٩٨ دولارا) التي سينفذها المكتب المتكامل، (ب) وإصلاحات قطاع الأمن (٠٠ ٧٨٠ ٢ دولار) التي سينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة من شأنها تحسين أمن المواطنين. واستفاد المشروع الثاني من الدعم الذي قدمه مركز التنسيق العالمي لسيادة القانون. ويعكف مكتب دعم بناء السلام على وضع مشروعين آخرين بصيغتهما النهائية، أولهما بشأن منع النزاعات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثانيهما بشأن حقوق الإنسان بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٦ - وستواصل لجنة بناء السلام عملها طوال ٢٠١٤ حتى بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وخلال بعثة تقييمية لبناء السلام أجريت في أواخر عام ٢٠١٣، طلب الشركاء في سيراليون أن ينظر الصندوق في إمكانية تقديم تمويل إضافي ليواكب العمل الذي ستستمر اللجنة في تنفيذه بالاتساق مع الأهداف المتعلقة بالعدالة والسلام والأمن في برنامج الرخاء.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

البوسنة والهرسك: تعزيز جهود المصالحة وبناء الثقة

٢٧ - في صيف عام ٢٠١٢، ناشدني الأعضاء الثلاثة في الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك من أجل أن تساهم الأمم المتحدة في جهود المصالحة وبناء الثقة. فبعد مرور عقدين على انتهاء الحرب، لم تكتمل عملية بناء السلام بعد، ولا تزال هناك علامات مقلقة على أن العلاقات بين مختلف المجموعات العرقية لم تتحسن. وفي هذا السياق، وافق مكتب دعم بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ على تقديم ٢ مليون دولار لتمويل مشروع ''الحوار من أجل المستقبل: تعزيز التعايش والتنوع في البوسنة والهرسك'' الذي سينفذه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف واليونسكو. وطلب مكتب الدعم إلى إدارة الشؤون السياسية، كجزء من موافقته، أن تمارس دورا فاعلا في مساندة جهود فريق الأمم المتحدة القطري. وشددت البعثة المشتركة بين إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام التي زارت سارايفو في كانون الأول/ديسمبر على أهمية المسائل التالية: (أ) استمرار العمل مع رئاسة البلد؛ و (ب) تركيز أنشطة المشروع المختلفة، بما فيها زيادة التواصل مع الشباب وتوسيع مساحة الحوار بين المجموعات العرقية والعمل الإعلامي، على الدعوة إلى اعتماد خيارات حقيقية في مجال السياسات العامة يمكنها أن تكسر العزلة المتزايدة بين المجموعات العرقية.

تشاد: منع نشوب النزاعات من خلال التعايش السلمي

٢٨ - في عام ٢٠١٣، واصلت جهود بناء السلام في تشاد التصدي للنزاعات المستفحلة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، بما في ذلك في المناطق العنيفة المتاخمة لليبيا والسودان. ويدعم المشروع العامل للصندوق في تشاد، الذي يحمل عنوان ”منع نشوب النزاعات من خلال تحقيق استقرار المجتمع المحلي“ وينفذه كل من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢ مليون دولار)، برامج التعايش السلمي وتسوية النزاعات، بما في ذلك أنشطة إدرار الدخل باعتبارها عائدات السلام. وشهد المشروع إنشاء ١٣ لجنة إقليمية ومحلية لبناء السلام، تغطي مليون نسمة من بينهم ٠٠٠ ٤٨ عائد من ليبيا. وحتى الآن، عزز المشروع زيادة الحوار على مستوى المجتمعات المحلية، حيث بدأ قادة المجتمعات المحلية المتناحرة سابقا في إجراء مناقشات منتظمة عن القضايا التي تكتنف النزاعات. وثمة أدلة أيضا على زيادة مشاركة المرأة في أنشطة الحوار.

جزر القمر: تعزيز السلام

٢٩ - بالرغم من الاستقرار السياسي النسبي في اتحاد جزر القمر منذ نقل السلطة عام ٢٠١١، فإن الحالة السياسية تظل هشة وتستحق بذل جهود متواصلة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ولقد شدد السلطات الوطنية على ذلك، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، طلب الرئيس إكليل ظنين مساعدة إضافية لبناء السلام من الأمم المتحدة في رسالة موجَّهة إلي. ونتيجة لذلك، وافق الصندوق، في تموز/يوليه ٢٠١٣، على تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون دولار، استنادا إلى التمويل البالغ ٩ ملايين دولار المقدَّم في عام ٢٠٠٩. وسوف تركز الأنشطة على دور المرأة في بناء السلام، وإصلاح قطاع الأمن، والتربية المدنية، وتنمية مهارات الشباب المعرضين للخطر. وسوف يوفر التمويل أيضا دعما محدَّد الهدف لبناء قدرة الحكومة على بناء السلام. وسوف تستفيد مبادرة بناء القدرات من خدمات مستشار دولي في شؤون السلام والتنمية، بتمويل مشترك من الصندوق والبرنامج المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بمنع نشوب النزاعات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: استعراض الدروس التي استخلصها صندوق بناء السلام للمستقبل

٣٠ - في عام ٢٠٠٩، خصص مكتب دعم بناء السلام ٢٠ مليون دولار للمساعدة في بناء السلام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لبرنامج الحكومة لإعادة إعمار المناطق الخارجة من النزاع المسلح في الجزء الشرقي من البلد (خطة إعادة الاستقرار والإعمار لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية) والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وفي

تموز/يوليه ٢٠١٣، خلص تقييم مستقل إلى أن الصندوق اضطلع بدور هام في تعبئة الاهتمام بخطة إعادة الاستقرار والإعمار لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. واعتبر أن المشاريع بمعظمها مهمة لتحقيق الاستقرار وبناء السلام، ولم يحقق سوى ما يزيد قليلا عن نصف المشاريع أهدافه المباشرة. وشملت الإنجازات في عام ٢٠١٣ بناء خمس محاكم للسلام وإعادة تأهيلها، واقتران ذلك بنشر ١٣ من موظفي القضاء وبناء أربعة سجون.

٣١ - وبالرغم من نجاح بعض الأنشطة، فقد وجدت الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وصندوق بناء السلام ضمنها، صعوبة في تحقيق تأثير ملموس على السلام. وبينما أقر مكتب دعم بناء السلام صراحة بالمخاطر منذ البداية، خلص التقييم إلى أن الأنشطة التي يمولها الصندوق تواجه مزيداً من العراقيل لتحقيق فعاليتها بسبب نقص الروابط الواضحة بالحوار السياسي الوطني وعملية السلام وضعف الشعور بتبني عملية تحقيق الاستقرار من جانب الحكومة والأمم المتحدة على السواء. وفي عام ٢٠١٤، سينظر الصندوق في تقديم مزيد من الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية تماشيا مع الاستراتيجية الدولية الجديدة لدعم الأمن والاستقرار التي تضع الحوار السياسي في صلب اهتمامها.

كوت ديفوار: تقديم الدعم لاستعادة النظام العام والأمن

٣٢ - منذ عام ٢٠١١، قدم صندوق بناء السلام ما مجموعه ١١,٠٥ ملايين دولار دعما لحكومة كوت ديفوار في جهودها الرامية إلى تخفيف حدة التوترات وإيجاد بيئة مواتية لبناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. ويدعم التمويل جهود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى استعادة سلطة الدولة والأمن العام، وتعزيز المصالحة الوطنية، وهي جهود وثيقة الصلة بالجهود التي تبذلها الحكومة لتوطيد بناء السلام وتنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٣٣ - وخلال السنة الأخيرة من المخصصات الحالية (٢٠١١-٢٠١٣)، أتاح دعم الصندوق لإعادة تشييد المباني الإدارية في ٣٤ محافظة غربية/محافظة فرعية إعادة نشر الموظفين المدنيين واستئناف الوظائف الرئيسية للدولة التي تعود بالنفع على ٠٠٠ ٦٥٠ شخص. ولقد تحسن الأمن العام تدريجيا في هذه المنطقة وفي أبيدجان حيث تعزز تقديم الخدمات من خلال ٢٧ مركزاً من مراكز الشرطة والدرك التي تخدم ١,٥ مليون شخص. وتعي الآن نسبة كبيرة من السكان تبلغ ٧١ في المائة أهمية تسجيل المواليد في الوقت الملائم للحد من التوترات بشأن دعاوى المواطنة من خلال مشروع يموله الصندوق وينفذه كلٌ من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣٧١ بلدية. ويكشف

الرصد الذي تجريه الأمم المتحدة أيضا عن وجود عدد متزايد من الناس الذين يلجأون إلى الإدارات المحلية طلباً للوساطة في النزاعات المحلية، وهذه علامة مشجعة تشير إلى زيادة الثقة في المؤسسات. وتلاحظ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك أن عددا متزايدا من اللاجئين والنازحين داخليا قد عادوا إلى ديارهم.

٣٤ - ودعم الصندوق أيضا عمل لجنة الحقيقة والمصالحة التي نشرت شبكة للجان المحلية على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٣، بعد بداية بطيئة في عام ٢٠١٢. وفي حين أن الوقت ما زال مبكرا للحكم على تأثير عمل اللجنة، فإن الصندوق يتطلع إلى نتائج التقييم المستقل لمجمل برنامجه في عام ٢٠١٤.

غواتيمالا: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم العدالة الانتقالية

٣٥ - منذ أيار/مايو ٢٠١١، سعى الصندوق إلى مواجهة أولويات بناء السلام بتخصيص ١٠ ملايين دولار من خلال التركيز على تعزيز قدرات القضاء والشرطة (استكمالاً لعمل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا) والجهود في مجال العدالة الانتقالية، خصوصا من خلال المجموعات النسائية والمجتمع المدني.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٣، أوفد مكتب دعم بناء السلام بعثتين بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل معالجة التأخير في التنفيذ. والأنشطة تسير الآن في الاتجاه الصحيح. والواقع أن الدعم الذي قدمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب المدعي العام والشرطة المدنية الوطنية في مجال بناء القدرات قد أسهم في النهوض بتقنيات التحقيق الجنائي، الأمر الذي أتاح للتحقيقات أن تتجاوز الجهود المبذولة على أساس كل حالة على حدة، وصولا إلى البحث في ظواهر أوسع نطاقاً مثل قتل النساء عمدا وتفكيك الشبكات الإجرامية. ولقد تعززت وحدة التحليل الجنائي التابعة لمكتب المدعي العام بفضل تعيين ١٠ محللين سيجري استيعابهم لاحقاً في ميزانية مكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة للتحليل المالي تضم ٣٨ عضوا. وأسهمت هذه التطورات في تخفيض معدلات إفلات مرتكبي جرائم القتل من العقاب من ٩٥ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٧٢ في المائة عام ٢٠١٣.

٣٧ - وتدعم الأموال التي يقدمها صندوق بناء السلام أيضا جهدا دوليا أوسع نطاقاً يرمي إلى تعزيز العدالة الانتقالية، حيث جرى تحديد هوية عدد كبير من الضحايا الذين استخرجت جثثهم من المقابر الجماعية بفضل تكنولوجيا الحمض الخلوي الصبغي (الدنا) بدعم من الصندوق. وفي عام ٢٠١٣، تمكنت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا، بدعم من الصندوق من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات مانحة أخرى، من تحديد

هوية أكثر من ٣٠ ضحية من ضحايا الاختفاء، مما أدى إلى إعمال حق أساسي من حقوق الإنسان لأفراد أسرهم وأقاربهم الآخرين. ولقد صرح ابن امرأة اختفت عام ١٩٨٢: ”بعد المذبحة ... اضطررنا للعيش في الجبال لسنتين مع ناجين آخرين. ولكنني أشعر بالسعادة اليوم. وأود تهنئة المنظمات المشاركة وتوجيه الشكر لها ... فلم يكن بوسعي مطلقا أن أعثر عليها بمفردي“.

قيرغيزستان: تقديم دعم أطول أجلا لإرساء سيادة القانون وتحقيق التماسك الاجتماعي

٣٨ - قدم الصندوق الدعم إلى قيرغيزستان لأول مرة بعد العنف العرقي الذي اندلع عام ٢٠١٠ بحزمة تبلغ ١٠ ملايين دولار لتمويل أنشطة تغطي الفترة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، طلب الرئيس أتامباييف مساعدة إضافية أطول أجلا عن طريق مرفق بناء السلام والإنعاش التابع للصندوق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وافق الصندوق على تخصيص مبلغ ١٥,١ مليون دولار دعما لما يلي: (أ) سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان؛ (ب) الحكم الذاتي المحلي وبناء السلام؛ (ج) التعليم المتعدد اللغات والهوية المدنية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة على تسعة مشاريع متصلة بهذه النتائج الثلاث سيجري تنفيذها من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتبارا من أوائل عام ٢٠١٤.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٣، وضع الصندوق في قيرغيزستان موضع التطبيق قراره بزيادة الدعم التكميلي أثناء مرحلة التصميم، تمهيدا لرصد مخصصات جديدة. وتولى مكتب دعم بناء السلام، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري في قيرغيزستان وبدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، بتيسير إجراء مشاورة معمقة مع العديد من أصحاب المصلحة في البلد بغرض تطوير الأولويات التي حددها الرئيس وتحويلها إلى خطة أولويات متماسكة. وشملت هذه الخطة إرسال بعثة لوضع إطار مفاهيمي مبكر استفادت من مشاركة دان سميث، الرئيس السابق للفريق الاستشاري للصندوق. وانخرطت مؤسسة عروة السلام، وهي من شركاء مكتب دعم بناء السلام، في العملية بنشاط، من خلال توفير المساعدة التقنية، والمساعدة في تحليل النزاع، والاشتراك مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تيسير دورة تدريبية على إعداد البرامج من أجل بناء السلام.

لبنان: بناء السلام في البؤر الحضرية الساخنة

٤٠ - في عام ٢٠١٣، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة تنفيذ برنامج مشترك بمبلغ مليون دولار لبناء قدرات المجتمعات المحلية والهياكل الحكومية على إدارة النزاعات في البؤر الساخنة في بيروت وصيدا. وأعدت خريطة للنزاعات في كلتا المدينتين، وأنشئت فرقة عمل مشتركة تابعة للأمم المتحد يتولى تنفيذها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل مساعدة الجيش اللبناني في تنفيذ العنصرين المتعلقين بالعلاقات المدنية - العسكرية وبحقوق الإنسان من خطته الخمسية. وفي عام ٢٠١٣ أيضا، استطاعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى جمع تمويل تكميلي من الاتحاد الأوروبي لاستكمال مشروع سابق لصندوق بناء السلام يركز على الشباب الفلسطيني. وفي أواخر عام ٢٠١٣، بدأ مكتب دعم بناء السلام أيضا، أثناء زيارة رصد، استكشاف إمكانية تقديم المساعدة إلى لبنان لإعانته على إدارة مخاطر احتدام النعرات الطائفية بسبب الحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية.

ليبيا: أداة مرنة للاعتماد على القدرات المدنية

٤١ - منذ اندلاع الاضطرابات المدنية العنيفة في عام ٢٠١١، تواصلت جهود بناء السلام بالرغم من العنف بين الفصائل في مرحلة ما بعد النزاع. وفي عام ٢٠١٣، لم يكن للصندوق سوى نشاطين محدودين. ويتيح النشاط الأول الذي أُعِّد في إطار برنامج الأمم المتحدة للقدرات المدنية للأمم المتحدة نشر خبرات مدنية لأجل قصير بطريقة سريعة. واستُخدم هذا النشاط المرن الذي يمكن أن تستخدمه مختلف الوكالات العاملة في ليبيا عام ٢٠١٣ من أجل بناء القدرة على توفير الدعم الصحي والنفسي - الاجتماعي للمقاتلين السابقين وأسرهم. ويعاني هذا المشروع، بالرغم من طابعه المبتكر، من التأخير الذي يُعزى أساسا إلى إجراءات اختيار المشروع. أما المشروع الثاني (وينفذه كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) الذي بدأ عام ٢٠١٢ بوصفه مشروعاً للتثقيف المدني بشأن الانتخابات، فيركّز على مشاركة المواطنين في عملية بناء الدستور.

مالي: نهج متكامل لدعم توطيد السلام

٤٢ - بعد إجراء انتخابات ناجحة ما بعد مرحلة الأزمة في تموز/يوليه ٢٠١٣، استهل مكتب دعم بناء السلام مراجعة غير رسمية مع أعضاء فرقة العمل المتكاملة المعنية بمالي بشأن

كيفية دعم برامج توطيد السلام بطريقة متكاملة. وتلقى مكتب الدعم طلبا رسميا في كانون الأول/ديسمبر لدعم مشروع تجميع عاجل من المقرر أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لألف عنصر من عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد الذين ما زالوا مسلحين، مثل المقاتلين السابقين الموجودين حول مدينة كيدال، وذلك في إطار تنفيذ اتفاق واغادوغو للسلام. ومنذ ذلك الحين، طلبت مالي أن يُعلن عن أهليتها للاستفادة من تمويل إضافي من صندوق بناء السلام. ومن الأرجح أن تشمل مجالات تقديم الدعم المصالحة الوطنية، وسيادة القانون، والمؤسسات الأمنية، واستعادة سلطة الدولة، والحوكمة الشاملة للجميع، وإعادة إدماج النازحين داخليا واللاجئين. وبالاشتراك مع شركاء آخرين، يستكشف مكتب الدعم في الوقت الحاضر أفضل السبل لإجراء تحليل للنزاع يسترشد به إعداد البرامج في المستقبل.

ميانمار: دعم البرامج في الولايات العرقية جنوب شرق البلد

٤٣ - تواصل ميانمار سعيها الحثيث لإنجاز عملية السلام مع الجماعات العرقية المسلحة باعتبار ذلك عنصرا حاسما لتحقيق المصالحة الوطنية وعملية الانتقال السياسي الجارية. ويهدف صندوق بناء السلام إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لرصد الموارد اللازمة لإنجاز هذه العملية المعقدة والاستفادة من المرونة التي يتيحها الصندوق لدعم العمل في مناطق وقف إطلاق النار وتعزيز الاندماج.

٤٤ - وفي أوائل عام ٢٠١٣، ساعد الصندوق على تجهيز مركز ميانمار للسلام عن طريق المساعدة التي قدمها مكتب خدمات المشاريع في مجال المشتريات (٠٠٠ ٥٠٠ دولار). وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أعلن رسميا أن ميانمار مؤهلة للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام، مما يمهد السبيل إلى الحصول على موارد إضافية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، وافق صندوق بناء السلام على مشروع بمبلغ ١,٦ مليون دولار يضطلع بتنفيذه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ولايتي مون وكايين في جنوب شرق البلد. ويهدف هذا المشروع إلى الإسهام في بناء السلام بزيادة مشاركة المجتمعات المحلية مع الحكومات المحلية في تقديم الخدمات وتعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة مشاركة الشباب ووسائط الإعلام في السعي إلى تحقيق السلام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اضطلع مكتب الدعم ببعثة مشتركة مع البنك الدولي بغية إطلاق مبادرة للمنح الصغيرة تواكب التقييم المشترك لاحتياجات بناء السلام الذي تجريه الحكومة.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٤، يهدف صندوق بناء السلام إلى تقييم الكيفية التي يمكن بها تصميم مجموعة دعم إضافية بالتعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والمستشار الخاص للأمين العام المعني

بميانمار وفريق الأمم المتحدة القطري. وربما تتمثل الأولوية في التصدي للمشاكل الناجمة عن النزاع الطائفي في ولاية راخين.

نيبال: توطيد السلام في مرحلتي ما قبل الانتخابات وما بعدها

٤٦ - بعد مضي حوالي ثماني سنوات على توقيع اتفاق السلام الشامل المبرم بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي، لم تنجز بعد عملية السلام في نيبال. وجدير بالذكر أن نيبال لم تعتمد بعدُ دستورا جديدا في مرحلة ما بعد الحرب، على الرغم من أنها نجحت في إجراء انتخابات وطنية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، هي الأولى منذ إلغاء النظام الملكي. وفي عام ٢٠١٣، كانت الأمم المتحدة وشركاؤها في نيبال في خضم تنفيذ العمليات التي رصد لها صندوق بناء السلام عام ٢٠١٢ مخصصات بقيمة ٨ ملايين دولار. ويكفل الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام أن تقوم الأمم المتحدة بدور تحفيزي في بعض من أكثر المسائل حساسية من الناحية السياسية في جدول أعمال بناء السلام، مثل التخطيط لإصلاح الأراضي؛ وإعادة هيكلة الدولة؛ والأمن؛ والتحول في مجال العدالة. ومع الهدف الرئيسي للصندوق الذي يتمثل في تهيئة بيئات مؤاتية لتسوية مسائل السلام العالقة، سيستهدف الدعم الذي يقدمه الصندوق، على سبيل المثال، قادة الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية المحلية لتشجيع ”الحوار الهادف“ من أجل حل الخلافات السياسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمساعدة على ضمان الحقوق الديمقراطية للجمهور في الحصول على المعلومات عن طريق تحسين أمن الصحفيين والمشتغلين في وسائط الإعلام في نيبال. وسيستخدم الدعم الإضافي الذي يقدمه الصندوق لتوفير مساعدة متخصصة في مجالات التقنيات والسياسات والتنسيق والدعوة، من بين أمور أخرى، لتنفيذ خطط العمل التي لم تلق القدر الكافي من الاهتمام حتى الآن على أساس قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

النيجر: تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة في سعيها لتنفيذ/احترام الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق السلام

٤٧ - على مدى العقد الماضي، أجرت حكومة النيجر مفاوضات بنجاح بشأن اتباع نهج غير رسمية للتصدي للتوترات والنزاعات الدائرة داخل حدودها، ولا سيما بين الطوارق والقبائل الأخرى. وأدارت أيضاً أزمة سياسية في عام ٢٠١٠ خرجت منها بمؤسسات ديمقراطية أقوى. وأنشأت الحكومة الهيئة العليا من أجل توطيد السلام واستراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء. ويهدف مكتب دعم بناء السلام إلى الاستجابة لهذه

القيادة الحكومية استجابة متآزرة، بالتعاون الوثيق مع المثمل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، عن طريق تمويل برامج للحد من مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة التي تقوض ما يحققه بناء السلام من مكاسب.

٤٨ - واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها البعثة المشتركة لمكتب دعم بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وافق مكتب الدعم في آذار/مارس ٢٠١٣ على اعتماد بمبلغ ٣ ملايين دولار نفذت أنشطته المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب المعرضين للخطر في منطقة تاهوا المتاخمة لمالي. ولقد أيد المشروع صراحة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. ولاحقا في عام ٢٠١٣، أعربت الحكومة عن اهتمامها بالحصول على دعم أطول أجلا عن طريق مرفق بناء السلام والإنعاش، ولقد أعلن الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر أن النيجر مؤهل للحصول عليه. وسيجري إعداد برنامج في عام ٢٠١٤.

بابوا غينيا الجديدة: إحياء عملية سلام بوغانفيل

٤٩ - في أيار/مايو ٢٠١٣، أعلن الأمين العام أن بابوا غينيا الجديدة مؤهلة للاستفادة من تمويل صندوق بناء السلام للمساعدة في عملية السلام. ولقد وضع اتفاق سلام بوغانفيل لعام ٢٠٠١ ترتيبات الحكم الذاتي وحدد أحكاما بشأن التخلص من الأسلحة والحكم الرشيد ودعا إلى إجراء استفتاء بشأن الوضع السياسي في بوغانفيل من المتوقع إجراؤه في الفترة ما بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠. بيد أن المظالم والمسائل العالقة تظل قائمة، فجميع الفصائل المسلحة لم توقع على الاتفاق، والعمليات في منجم النحاس في بانغونا لا تزال تستقطب السكان وقد يزيد إجراء الاستفتاء قريبا حدة التوترات.

٥٠ - وفي هذا السياق، يعمل صندوق بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية بشكل وثيق، ولقد اضطلعا بإنشاء بعثة مشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، دعما للجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة التوترات والمسائل العالقة. والصندوق في وضع يسمح له تماما بتقديم المساعدة، بعد أن أدى دورا رئيسيا في بوغانفيل منذ إبرام اتفاقات السلام الأصلية، وهو يحظى بدعم واسع النطاق يتيح له الاستمرار بأداء دور الضامن للاستقرار المتسم بالحياد. وتمت الموافقة في تشرين الأول/أكتوبر على تمويل تحضيري لمساعدة حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي والشركاء على إجراء دراسة تحليلية للسلام والتنمية في شراكة مع التحالف الدولي لبناء السلام. وبتوجيه من اللجنة التوجيهية المشتركة، يتوقع إنجاز خطة أولويات بناء السلام خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

الصومال: تقديم الدعم من أجل تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد

٥١ - يتضافر كل من نهاية الفترة الانتقالية بنجاح في عام ٢٠١٢ وتشكيل الحكومة الجديدة وتخليص المدن الرئيسية في الصومال من سيطرة حركة الشباب لإتاحة أفضل أمل للسلام منذ عقود. بيد أن ثمة طائفة من العوامل القديمة المسببة للنزاع التي لا يزال الصومال يواجهها في حين يظل البلد يواجه تحديات سياسية وأمنية عاجلة. ولدى الحكومة عدة مبادرات للتصدي لهذه التحديات، بما في ذلك سياسة الدعائم الست التي وضعها الرئيس لبناء السلام وبناء الدولة (٢٠١٢) وخطته ”رؤية عام ٢٠١٦“ وتنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد المتعلق بالصومال المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأعلن الأمين العام، استجابة لطلب موجَّه من الرئيس حسن شيخ محمود في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أن الصومال مؤهل للحصول على تمويل عاجل من صندوق بناء السلام على الرغم من التعهدات بتقديم مساعدات ضخمة. وشدد الطلب على إيلاء الأولوية للمناطق المستعادة حديثا في جنوب وسط الصومال. وسيجري تصميم أنشطة صندوق بناء السلام في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وستهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم خطة تنفيذ ميثاق الاتفاق الجديد. ومن المرجح أن تركز المرحلة الأولى من التمويل على تدابير بناء الثقة بين الحكومة والسكان، يليها بعد ذلك تقديم الدعم الأطول أجلاً للصوماليين عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لإرساء أسس إطار سياسي أكثر شمولا للجميع بحلول عام ٢٠١٦.

جنوب السودان: التحديات التي يطرحها انتكاس الوضع على بناء السلام

٥٢ - في نهاية عام ٢٠١٣، عانى جنوب السودان من عودة النزاع. ومع أنه من المقرر أن تنطلق جميع مشاريع صندوق بناء السلام مع بدء موسم الجفاف، لا يزال يتعين النظر في تأثير نشوب النزاع من جديد على مشاريع بناء السلام.

٥٣ - وفي الربع الأول من عام ٢٠١٣، وافق الصندوق على الإسهام بمبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم أولويتين تستهدفان المناطق الريفية والمناطق المفتقرة للخدمات في إطار خطة دعم بناء السلام التي وضعتها الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان عام ٢٠١٢ وهما: (أ) تحسين الفرص الاقتصادية وفرص العمل للشباب؛ و (ب) إمكانية الوصول إلى الموارد المائية للاستهلاك البشري والحيواني. وتتصدى جميع هذه الأنشطة التي نفذت جميعها في ولاية جونقلي للعوامل المسببة للنزاعات المحددة المتعلقة بعدم توفر الخدمات في المناطق الريفية والتنافس على الموارد الطبيعية.

٥٤ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تمت الموافقة على أربعة مشاريع وكان من المقرر أن يباشر تنفيذها مع بدء موسم الجفاف، بما في ذلك مشروع بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار لمعالجة الموارد المائية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومشروع بمبلغ ١,٥ مليون دولار للعمالة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية؛ ومشروع بمبلغ ٠,٨ مليون دولار من أجل إتاحة فرص تعلم القراءة والكتابة وكسب العيش للشباب مع اليونيسيف؛ ومشروع تشرف عليه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمبلغ ٠,٥ مليون دولار لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وسبل كسب العيش. واضطلعت أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين بجهود رامية إلى تحسين جهود بناء السلام النسائية على مستوى القواعد الشعبية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في آلية تسوية النزاعات على صعيد المجتمعات المحلية.

اليمن: الحوار الوطني والتخطيط لتقديم دعم يتجاوز صنعاء

٥٥ - تلقى اليمن، وهو أحد بلدي الربيع العربي الوحيدين اللذين لديهما إطار لعملية انتقالية متفاوض عليها، مساعدة من الصندوق منذ إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، قدم الصندوق الدعم للعمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام والمساعدة التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري إلى الحوار الوطني الشامل في البلد الذي انطلق في آذار/مارس. وقدم الصندوق بتمويلٍ قدره ٢,٦ مليوني دولار (وتنفيذ كل من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) المساعدة إلى الأنشطة التحضيرية وأنشطة التوعية التي تركز على الإدماج والإنصاف بوسائل منها على سبيل المثال تقديم الدعم إلى اللجان التي تشرف عليها الحكومة والتي تعنى بتسوية المنازعات على الأراضي والخدمات المدنية لرفع المظالم في الجنوب.

٥٦ - ويضم مؤتمر الحوار الوطني ٥٦٥ مندوبا يمثلون شريحة من المجتمع اليمني تشمل حركة الحوثيين في الشمال وحركة الحراك الجنوبي والشباب (يمثلون نسبة ٢٠ في المائة من المندوبين) والنساء (يمثلن نسبة ٣٠ في المائة من المندوبين). وتمخض عن هذا الحوار الذي انتهى الآن اتفاقات هامة، على الرغم من السياق المحفوف بالتحديات، بشأن حكم أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة. وتشمل هذه الاتفاقات مشاركة النساء بنسبة ٣٠ في المائة في فروع الحكومة الثلاثة وتعزيز حماية حقوق الإنسان. وكانت تدخلات صندوق بناء السلام تحفيزية. وفي مواجهة نقص في السيولة لإنجاز الأنشطة الفورية، ساعدت هذه التدخلات على إزالة العقبات السياسية والمالية التي اعترضت تنفيذ الاتفاق الانتقالي. وأصبح التمويل متاحا من مصادر أخرى فيما بعد لكل من المؤتمر وعمل اللجنتين في الجنوب.

رابعا – النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٣ حسب نتائج صندوق بناء السلام والمجالات المواضيعية

٥٧ – شهدت سنة ٢٠١٣ نهاية الفترة الأولى لخطة العمل، مما يتيح فرصة للتقييم. وكما جرى في الماضي، استند تقييم الأداء لعام ٢٠١٣ إلى استعراض ٦٨ مشروعا تمثل مجموع المشاريع قيد التنفيذ في عام ٢٠١٣. وكان عدد المشاريع قيد التنفيذ منخفضا نسبيا عام ٢٠١٣ مما يجعل النتائج أكثر تأثرا بدرجات الأداء الأعلى والأدنى. وتم الحصول على درجات الأداء عن طريق عملية تشاورية باستخدام التقارير المرحلية للمستفيدين من الصندوق والتقارير السنوية للجنة التوجيهية المشتركة وتقارير البعثات وعمليات التقييم وكذلك المعرفة المتعمقة لموظفي البرامج في صندوق بناء السلام والإدارة القطرية. وصنفت المشاريع وفق عملية مكونة من خطوتين: أولا، ما إذا كانت على الطريق الصحيح لتحقيق النواتج المتوقعة (التي تتحمل بشأنها منظمات الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة)، وثانيا، ما إذا ولدت أدلة إضافية عن المساهمة بشكل أفضل في 'نواتج' بناء السلام.

٥٨ – وكانت المشاريع عموماً بنسبة ٧٩ في المائة على المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق النواتج. أما عن المشاريع التي لم تكن على المسار الصحيح، فإن الأسباب تختلف من حالات تتعلق بتأخير من جانب الإدارة إلى تغييرات في السياق قوضت الأداء. وفي فئة المشاريع الأكثر تطلباً التي تتوافر فيها أدلة إضافية على الإسهام بشكل كبير في نواتج بناء السلام، فإن الصورة أكثر دقة.

٥٩ – وفي عام ٢٠١٣، تندرج أكثر الدرجات مدعاة للقلق في المجال ذي الأولوية ٢ المتعلق بالتعايش السلمي حيث لم تبرهن إلا نسبة ٣٢,١ في المائة من المشاريع في عام ٢٠١٣ على إسهام كبير في نواتج بناء السلام، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٢. أما في مجال النواتج المحددة المتعلق بالمصالحة، فلم تبدأ في التنفيذ إلا نسبة ٥٦ في المائة من المشاريع في أواخر عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣، مما يشير إلى أن سنة واحدة في تنفيذ المشروع قد لا تكون كافية لتوقع ما يدل على تحقيق نواتج بناء السلام. وتبرز هذه النتائج التحديات المنهجية لقياس نتائج بناء السلام التي قد تحدث بعد فترة طويلة من انتهاء تنفيذ المشروع.

٦٠ – ويعتبر الدعم الذي قدمه صندوق بناء السلام لإنشاء الخدمات الإدارية أو إعادة إنشائها أحد مجالات التحسن الملحوظ في عام ٢٠١٣. وفي حين يظل هذا الناتج عادة ضعيف الأداء، فإن نسبة ٤٢,٨ في المائة سجلت أعلى درجة في عام ٢٠١٣، مقابل نسبة بلغت صفرا في السنة السابقة. وكانت كوت ديفوار قد سجلت أحسن العلامات بشكل ملحوظ، وفقاً لاتجاه لوحظ في أماكن أخرى بأن العديد من أكبر إسهامات الصندوق في عام ٢٠١٣ تحقق عن طريق مشاريع تعزز دور الدولة في المناطق غير المستقرة أو المهمشة سابقا.

الجدول ٣

تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

المجالات ذات الأولوية لصندوق بناء السلام	المجموع	تقييم المجالات ذات الأولوية	
		في المسار السليم لإنجاز نواتج المشروع المتفق عليها (نسبة مئوية)	مشاريع ذات أدلة تكميلية عن مساهمتها في نتائج بناء السلام (نسبة مئوية)
نتائج المجال ذي الأولوية ١			
١-١ إصلاح القطاع الأمني	١٠	٩٠	٥٠
١-٢ سيادة القانون	٨	٧٥	٢٥
١-٣ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٣	١٠٠	٣٣
المجموع لعام ٢٠١٣	**٢١**	**٨٥,٧**	**٣٨,١**
المجموع لعام ٢٠١٢	**٢٨**	**٩٦,٤**	**٥٠**
خط الأساس في عام ٢٠١١	٤٨	٧٠,٨	٣١,٣
نتائج المجال ذي الأولوية ٢			
٢-١ المصالحة	٢٣	٧٨,٣	٢٦,١
٢-٢ موروثات النزاعات	٥	١٠٠,٠	٦٠,٠
المجموع لعام ٢٠١٣	**٢٨**	**٨٢,١**	**٣٢,١**
المجموع لعام ٢٠١٢	**٢٥**	**٩٢**	**٦٠**
خط الأساس في عام ٢٠١١	٤٥	٨٤,٤	٤٤,٤
نتائج المجال ذي الأولوية ٣			
٣-١ إدرار الدخل	٦	٦٦,٧	٣٣,٣
٣-٢ توفير سبل العيش	٤	٧٥,٠	٥٠
المجموع لعام ٢٠١٣	**١٠**	**٧٠,٠**	**٤٠,٠**
المجموع لعام ٢٠١٢	**١٢**	**٩١,٧**	**١٦,٧**
خط الأساس في عام ٢٠١١	٢٦	٨٤,٦	٢٦,٩
نتائج المجال ذي الأولوية٤			
٤-١ الإدارة	٧	٧١,٤	٤٢,٨
٤-٢ الخدمات العامة	٢	٥٠,٠	صفر
المجموع لعام ٢٠١٣	**٩**	**٦٦,٦**	**٣٣,٣**
المجموع لعام ٢٠١٢	**١١**	**٥٤,٥**	**صفر**
خط الأساس في عام ٢٠١١	**١١**	**٩٠,٩**	**١٨,٢**

المصدر: تستند الأرقام إلى تقييمات مشاريع مكتب دعم بناء السلام والتقارير المرحلية والتقييمات القطرية المستقلة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

خامسا – الإشراف على صندوق بناء السلام وإدارته

ألف – الفريق الاستشاري

٦١ – اجتمع الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لبحث التقدم المحرز في أنشطة التركيز التالية ذات الأولوية: (أ) العلاقات بين صندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية؛ (ب) تعزيز الرصد والتقييم؛ (ج) تحسين الوضع الاستراتيجي للصندوق. وبصفة عامة، أيد الفريق الجهود التي بذلها الصندوق في عام ٢٠١٣، مشيرا إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز الرصد والتقييم والجهود الجارية للتوصل إلى سبل للعمل مع المؤسسات المالية الدولية. وكانت إحدى المهام الهامة لهذا العام توجيه الاستعراض المستقل لعام ٢٠١٣ (انظر أدناه). وأجرى الفريق كذلك عددا من الزيارات بما في ذلك إلى غينيا ونيبال لمراقبة عمليات الصندوق، وأجرى رئيس الفريق الاستشاري زيارة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى مقر البنك الدولي لمواصلة استكشاف سبل التعاون.

باء – تركيز الإدارة على البلدان ذات الأولوية

٦٢ – أسفرت القرارات الإدارية التي تهدف إلى إعطاء الأولوية لتقديم الدعم إلى بعض البلدان ذات الأولوية على مدار العام عن زيادة المخصصات عما كانت عليه في عام ٢٠١٢، وعن تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها. وعلى وجه التحديد، حدد مكتب دعم بناء السلام في أوائل عام ٢٠١٣ سبعة من البلدان ذات الأولوية كي تتلقى اهتماماً مركزاً من الموظفين وبعثات للدعم في المراحل الحرجة في التخطيط على مدار العام. ونتيجة لذلك، تمكن الصندوق من زيادة المخصصات وتعزيز الأساس اللازم للمضي قدما في البرمجة الجيدة النوعية.

جيم – الميزانية العامة

٦٣ – تتأتى ميزانية مكتب دعم بناء السلام المخصصة لإدارة صندوق بناء السلام من ٣ في المائة فقط من تبرعات الجهات المانحة. وكانت ميزانية عام ٢٠١٣ تبلغ ١٩٨ ٨٣٥ ٢ دولارا، وكانت أكبر المخصصات تتوزع على الوظائف والإيجارات والسفر داخل مناطق البعثات. وكما لوحظ في مواضع أخرى، فقد استجاب مكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٣ لتوصيات الجهات المانحة والفريق الاستشاري بتوسيع نطاق مستوى البرامج لديه والدعم المقدم في مجال الرصد والتقييم إلى البلدان المستفيدة على الرغم من تخفيض الميزانية بأكثر من ٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٢.

٦٤ - ومع التطلع قدما إلى عام ٢٠١٤، ستنخفض الميزانية المتوقعة للصندوق لتبلغ ٣٨٤ ٥٢٥ ٢ دولارا، بما يتماشى مع الأموال المتاحة من نسبة النفقات العامة البالغة ٣ في المائة. وقد استفادت عمليات صندوق بناء السلام حتى الآن من وجود احتياطي لأموال النفقات العامة كان قد تكوَّن من خلال التبرعات السخية التي وردت خلال السنوات الأولى للصندوق، وهو احتياطي قد استنفد حاليا. وعلى الرغم من انخفاض الميزانيات، فإن الشراكات مع منظمات من قبيل التحالف الدولي لبناء السلام ومؤسسة عروة السلام، بالإضافة إلى الدعم المقدم على شكل إعارة موظفين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن أستراليا التي ساهمت بموظف برامج مبتدئ، قد أتاحت لمكتب دعم بناء السلام توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه في ظل تناقص الموارد. ولا يزال مكتب دعم بناء السلام ملتزما بتقديم دعم جيد في الوقت المناسب على الرغم من القيود المفروضة على الموارد، إلا أنه يخشى عدم قدرته على الاستمرار في هذه الجهود المبذولة إزاء الميزانيات الآخذة في التقلص، وهو شاغل كرر الفريق الاستشاري الإعراب عنه في اجتماعه المعقود في تشرين الأول/أكتوبر.

دال - حلقة العمل العالمية لصندوق بناء السلام

٦٥ - اشترك مكتب دعم بناء السلام والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات في استضافة أول حلقة عمل من نوعها على الإطلاق تجرى على الصعيد العالمي، بتمويل من حكومة فنلندا. واجتمع المشاركون من ١٠ بلدان مستفيدة من صندوق بناء السلام في كيب تاون، بجنوب أفريقيا، لمناقشة فعالية الدعم الذي يقدمه الصندوق مع التركيز بوجه خاص على تحسين مشروع المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات إلى صندوق بناء السلام. وتابع المشاركون دورات مخصصة بشأن تحليل التراعات ونظريات التغيير وأطر الرصد والتقييم ترجمت المفاهيم النظرية المعقدة إلى عمليات تدريبية عملية وملموسة.

هاء - تعزيز الرصد والتقييم

٦٦ - خلال عام ٢٠١٣، تلقت وحدة الرصد والتقييم موارد إضافية من الموظفين مما أتاح لها توسيع نطاق الدعم المقدم على الصعيد القطري ووضع سياسات تهدف إلى تحسين أداء البرامج والمعارف المتعلقة ببناء السلام. ونشر مكتب دعم بناء السلام، من خلال نطاق قدراته الموسع، بعثات لدعم الرصد والتقييم في بابوا غينيا الجديدة وبوروندي وقيرغيزستان، ونظم بشكل تجريبي حلقة عمل للنظراء في اليمن بشأن تحقيق وفورات في التكاليف، وذلك من خلال التداول عن طريق الفيديو. وبالإضافة إلى تقديم المزيد من المساعدة في مرحلة

التصميم، بدأت وحدة الرصد والتقييم تنفيذ أنشطة للتدريب والتوجيه من أجل الرصد والإبلاغ، وذلك من خلال لجان توجيهية مشتركة.

٦٧ - وواصل مكتب دعم بناء السلام، أثناء توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه، ضمان تغطية تقييمية واسعة، مع دعم التقييمات التي أجريت في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان وليبريا. وبدءا من عام ٢٠١٤، سيتولى مكتب الدعم بشكل مباشر إدارة الموارد المتعلقة بالتقييم، بما يتيح له تنفيذ تقييمات ذات جودة أعلى. وقد عزز مكتب الدعم أنشطة الرصد التي يضطلع بها من خلال إرساء استعراض أكثر انتظاما لتقارير المشاريع والبدء في إعداد التقارير السنوية على مستوى البرامج، وذلك من جانب اللجان التوجيهية المشتركة. وبدأت وحدة الرصد والتقييم أيضا في وضع تصور لممارسات أكثر فعالية لإدارة المعارف تضع الأساس اللازم لشبكة من الممارسين تستهدف مستخدمي الصندوق، ومن المقرر بدء العمل بها خلال عام ٢٠١٤.

واو - تحديث المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات

٦٨ - أتاح عام ٢٠١٣ فرصة لاختبار المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات إلى صندوق بناء السلام ومواصلة بلورتها، وهي عملية بدأت في عام ٢٠١٢. وقد استفاد التحديث من المشاورات التي جرت مع البعثات الميدانية ومن حلقة العمل التي عُقدت في كيب تاون. وتشمل التغييرات الرئيسية زيادة وضوح الحدود القصوى للتمويل في مرفق الاستجابة الفورية؛ وتبسيط إطار النتائج مع تعزيزه فيما يتعلق بمرفق بناء السلام والإنعاش من أجل التأكيد على النتائج الاستراتيجية الجماعية؛ وتقديم توجيهات مفصلة بشأن إنشاء اللجان التوجيهية المشتركة؛ وتوضيح مختلف الفرص المتاحة لدعم تصميم البرامج؛ وتقديم التوجيه بشأن تصميم المشاريع وتتبع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين من أجل السلام.

زاي - استعراض صندوق بناء السلام لعام ٢٠١٣

٦٩ - تماشيا مع اختصاصات مكتب دعم بناء السلام واستكمالا لأعمال الرصد والتقييم الجارية على الصعيد القطري، بدأ المكتب استعراضا مستقلا لصندوق بناء السلام على الصعيد العالمي. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، أجرى فريق الاستعراض زيارة إلى سبعة من بلدان مستفيدة من الصندوق، واقترنت هذه الزيارات بجهود أخرى مبذولة لجمع البيانات من أجل تحديد مدى ملاءمة خطة تصريف الأعمال الأولى لدى الصندوق للأغراض المطلوبة منها، وذلك في إطار دعم جهود بناء السلام التي تتولى الجهات الوطنية قيادتها. ومن المتوقع أن يصدر التقرير النهائي للاستعراض في الربع الأول من عام ٢٠١٤، وسوف يسترشد به في تحديد الأهداف ضمن خطة تصريف الأعمال للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

خامسا – خلاصة

٧٠ – سجل صندوق بناء السلام نمواً كبيراً بعد سبعة أعوام من إنشائه. وتمشيا مع ما طلبته الجمعية العامة، فقد حان الوقت في عام ٢٠١٣ للبدء في استعراض على الصعيد العالمي. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، وبعد تقديم النتائج التي سيتوصل إليها الصندوق، سوف نتشاور مع الشركاء ونعمل على صياغة خطة الأعمال التالية، مع تحديد وضع الصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي حزيران/يونيه، سيقوم الأمين العام بتقديم الخطة وتشجيع الدول الأعضاء على تحديد الموارد المالية لهذه الأداة الهامة ضمن مجموعة أدوات الأمم المتحدة لبناء السلام المستدام.